العربية أن تستهدف الضغط على انظمتها لكي تحدد هذه الانظمة موقفها من الادارة الامريكية على ضوء اعتراف الاخيرة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واعترافها بالدولة الفلسطينية، واسمحوا لي ان اقول بان اكبر خدمة يمكن للجماهير العربية ان تقدمها للانتفاضة هي إحداث تغيير في الموقف الامريكي الرسمي من موضوع حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية.

ويبقى أن أشير اخيراً فيما يتعلق بهذا الموضوع الى ضرورة الحوار المكثف بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية حول هذه القضية المركزية.

ولأننا نؤمن بمقولة (خطوة عملية واحدة خير من دزينة برامج) فاننا وفي الوقت الذي نعطي فيه للموضوع النظري اهمية كبيرة نؤكد على ضرورة العمل والوقوف بمسؤولية امام عملية الدعم السياسي والمادي والمعنوي للانتفاضة. كما نأمل أن تتابع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس المركزي الفلسطيني في دورة اجتماعاته الاخيرة بإحياء اللجنة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية، ويكون اول اجتماع لها مناسبة للوقوف أمام «القوى الوطنية العربية وواجباتها ازاء الانتفاضة».

ويبقى أن أشير الى أهمية وضرورة تكثيف النشاط لتفعيل الحلقة العربية، رغم عدم نجاحنا كجبهة شعبية حتى هذه اللحظة في توفير الحاضنة الوطنية العربية للانتفاضة، وعدم نجاح م.ت.ف في تفعيل النظام العربي الرسمي لاسناد الانتفاضة.

إن عدم النجاح حتى اللحظة، يجب أن يدفعنا للمزيد من الاهتمام بهذا الموضوع وليس العكس. وبالتالي يجب أن نميز مابين صحة الشعار وضرورته والصعوبات التي تعترض تطبيقه فالصعوبات تتطلب مزيداً من تركيز الجهد وتكثيفه، لتجسيد الشعار الصحيح. فلكي تتكلل الانتفاضة بقيام الدولة على الارض فاننا بحاجة الى استعمال كافة «اوراقنا» واكاد اقول انه سيكون من الصعب تحقيق الدولة الفلسطينية على الارض بدون تفعيل وتنشيط الحلقة العربية الشعبية والرسمية.

●● نايف حواتمة

■ لنسجل مباشرة ان شعار الحاضنة العربية شعار غريب وطريف معاً، غريب لان اصحابه يرفضون الاقرار بالعلاقة الجدلية بين القضية الوطنية الفلسطينية ودور شعبها وعروبة القضية ودور شعوب الامة العربية، يرفضون الاقرار بين جدلية دور ثورتنا و م.ت.ف باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا وبين دور الانظمة العربية في أزمة الشرق الاوسط. ولذلك يجري نسف هذه العلاقة الجدلية تحت شعار الحاضنة العربية باعتبار ان شعب فلسطين وثورته لازال قاصراً ودون مستوى سن الرشد ولذا هو بحاجة الى حاضنة ترعى هذا الوضع الطفولي، ترشده توجهه، تفرض الوصاية عليه، هذه النظرة وكل اشكال وبرامج ممارستها العملية واحدة من الاسباب الرئيسية لعثرات قضية شعبنا وفي اشكالاتها ومن موقع الاصرار على يد الانظمة العربية لتغييب الدور الوطني الفلسطيني لشعبنا عانى شعبنا على امتداد عشرات السنين من الوصاية والاحتواء تحت شعارات من بينها شعار الحاضنة العربية بلغت هذه المعاناة درجة سلب شعب فلسطين كلياً اي دور بقضيته الوطنية كما وقع بشكل صارخ اثناء ثورة الـ٣٦ ونداء الدول العربية لوقف الثورة والاستعاضة عنها بالبحث مع الحليفة «بريطانيا» ثم تكرر عام ٤٨ بفرض الوصاية الشاملة ووضع دور شعب فلسطين في الظل بل اكثر من هذا بمحاصرة جيش الجهاد المقدس وعدم تمكينه من السلاح والمال وخلق البديل عنه على يد جامعة الدول العربية ممثلاً بجيش الانقاذ ليكون اداة سهلة مطواعة بيد الدول العربية في المحصلة التي تنتهي لها حرب ٤٨ وفي الختام النكبة.

على ذات القاعدة تم التغييب الكامل لشعب فلسطين وحركته الوطنية حتى بداية الستينات بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة وتململ شعبنا ليأخذ دوره فبادر عبد الناصر العظيم الى عقد القمة العربية التي قررت بمبادرة عبد الناصر تشكيل م.ت.ف ثم كان الانفجار الكبير للمقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧.

ومنذ نهوض المقاومة الفلسطينية تعبيراً عن حق شعبنا في استرداد دوره الوطني وحقه في الجمع الجدلي بين الوطني والقومي وحتى يومنا فإن الصراع لم يحسم بعد بين مشاريع الوصاية والاحتواء العربية المتعددة الالوان ومنها تحت عنوان الحاضنة العربية، وبين حق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه في نضالاته وامتلاك قراره الوطني المستقل، الوطني في معاداته للامبريالية والصهيونية وقوى التخلف والمستقل عن كل المشاريع التي تريد فرض الوصاية والاحتواء عليه لسلبه بالنتيجة حقه في تقرير المصير كما وقع في عشرات السنين السابقة منذ ٦٧، وفي ذات السياق علينا ان نلحظ ان هذه، الحاضنة العربية الحاكمة، هي نفسها التي وافقت على قرار مجلس الامن ٢٤٢ والقائم على توازن المصالح بين الدول العربية واسرائيل والحل الوسط دون ان تتذكر شعب فلسطين وحقوقه الوطنية المستقلة والقائمة بذاتها، ووافقت على حل يقوم على الارض مقابل السلام الارض للدول العربية مقابل السلام لاسرائيل اقصد الارض المحتلة عام ٦٧ للدول العربية مقابل السلام لاسرائيل - وتكرر هذا من جديد في القرار رقم ٣٣٨، وبرغم ان الدول العربية وافقت على قرار قمة الرباط العربية الذي استجلب للبرنامج الوطني المرحلي لـ م.ت.ف ووحدانية تمثيل شعبنا بـ م.ت.ف اقصد برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة - بعد ان قرره مجلسنا الوطني في حزيران ٧٤، انعقدت قمة الرباط العربية في تشرين الثاني ٧٤ وصادقت على هذا البرنامج باعتباره قاسماً قومياً مشتركاً يجمع بين الوطني والقومي. برغم هذا بقيت الدول العربية تعاند وتراوغ محاولة التملل والتنصل من قرارات الرباط على امتداد ١٥ سنة الى ان بدا تحت ضغط الانتفاضة الاقرار التدريجي من جديد بقرارات الرباط. فبادرت الحكومة الاردنية الى فك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الفلسطينية في تموز ٨٨ بعد قمة الجزائر العربية ووافقت في ايار ٨٩ الدول العربية على المبادرة السياسية الفلسطينية لتحظى باجماع عربي، وقد استغرقت هذه العملية ١٥ سنة كاملة كان من الممكن ان تكون سنوات نضال خصبة خاصة بعد حرب اكتوبر مباشرة، فلو توحدت

الدول العربية على قرارات الرباط وحافظت مصر وسوريا والثورة الفلسطينية على رفقة السلاح باسناد الداخل العربية لكان الوضع غير الوضع الذي نعيش هذه الايام. ولأمكن انجاز ابرنامج الوطني المرحلي الذي اصبح منذ الرباط برنامج قومي مشترك منذ السبعينات، وحتى بعد قرارات الدار البيضاء، الدول العربية خرجت عن قرار القواسم المشتركة وتمثل هذا في النقاط العشر المصرية وبموقف السعودية المساند لها وخطاب وزير خارجية الحكومة الاردنية الذي تبنى في الامم المتحدة النقاط العشر المصرية، وما يدور الآن حول خطة بيكر يصب بذات الاتجاه مرة اخرى شكل من اشكال الوصاية لهذه الدولة العربية أو تلك على قضيتنا الوطنية، رغم ان اشكال هذه الوصاية بلغت ذروتها بين ٨٣ و ٨٧ واتخذت اشكالات سياسية ودموية الى ان انهارت باستعادة وحدة م.ت.ف في نيسان ٨٧ برغم كل هذا لازالت كثير من الانظمة العربية تطمح باعادة فرض نظرية الحاضنة العربية على شعبنا وثورتنا و م.ت.ف وحتى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تعبيراً عن رفض العلاقة الجدلية بين الوطني والقومي بين الفلسطيني والعربي والاصرار على سياسة احادية الجانب تعتبر شعبنا قاصراً دون سن الرشد بحاجة الى حاضنة ترشد هذا الطفل المحضون وفقاً لما ترى هذه الحاضنة، وفي تجربة شعبنا كانت تربية هذه الحاضنة سيئة دائماً.

الانتفاضة تهديد لعملاء الكيان الصهيوني

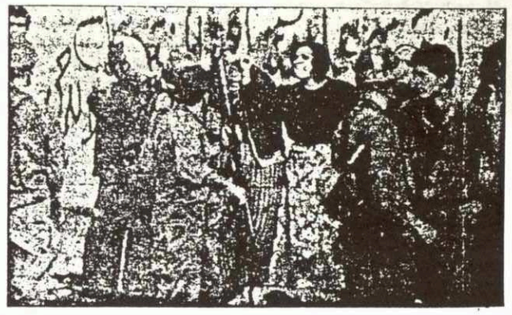

الوجه الآخر لهذه العملية هي المحاولات الدؤوبة الحاكمة العربية لاحتواء الثورة وقضيتنا الوطنية بهدف تسهيل الوصول الى حلول مع اسرائيل والامبريالية الامريكية، لأن طمس الوطني الفلسطيني لصالح القومي العام يمحور الحل والتسوية في اطار حل بين الدول العربية واسرائيل ولا شيء لشعب فلسطين، فالجمع بين الوطني والقومي مكلف جداً للدول العربية لأنه يضعها في موقع التصادم مع اسرائيل والامبريالية وردات الفعل الانتقامية من جبهة الاعداء ثمناً للتحالف الوطيد مع شعب فلسطين الى ان يتم انجاز حل شامل ومتوازن يقوم فعلاً على توازن مصالح جميع اطراف الصراع اي ما يلبي للدول العربية استعادة اراضيها المحتلة سيناء الجولان جنوب لبنان وجنوب الاردن في وادي عربة والغور الشمالي وما يلبي لشعب فلسطين حقه في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. وكثر من الدول العربية لازالت تهرب من هذه الالتزامات تحت عناوين متعددة أحياناً تتخذ طابعاً ناعماً لتغيب الدور الفلسطيني تحت عنوان الحاضنة العربية والقضية القومية المشتركة واحياناً تتخذ عناوين فاقعة تبدأ من محاولات فرض الوصاية والاحتواء وسلبنا حقنا في تقرير مصيرنا الوطني بانفسنا وتنتهي بالتحلل من قرارات القواسم العربية المشتركة السياسية والمالية والمادية التي تقررها القمم العربية وما شهدناه بعد غزو ٨٢ مرآة فاقعة لمثل هذا فبدلاً من ان تساندنا الدول العربية للملمة جراحنا النازفة فعلت فعلها في تقسيمنا والدفع باتجاه الاستقطابات المحورية الاقليمية حتى تفقد توازننا ووزننا وتتمكن الاوضاع العربية من معالجة قضيتنا وفقاً لتوازن المصالح بينها وبين اسرائيل دون حضور حقوق شعبنا الوطنية، ولاهما اكتشفت بخبرتها وتجربتها ان قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ القائمين على توازن المصالح بين الدول العربية واسرائيل تم تعطيلهما على يد اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وفق خطط اسرائيل التوسعية وخطط واشنطن لفرض الهيمنة على مجموع منطقة الشرق الاوسط لتبقى بحجة نفط امريكية وعلى حد تعبير الرئيس السابق ريغان منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الامريكية، فكيف إذا اضافت الدول العربية إلى نظرية الارض مقابل السلام عملاً بمنطوق ٢٤٢ و ٣٣٨ الحقوق الوطنية لشعب فلسطين التي تجد رفضاً متفاوت الدرجة حتى هذه اللحظة وبعد مرور ٢٤ شهراً على انتفاضة شعبنا المجيدة وعشرين عاماً من النضال الجماهيري والمسلح والسياسي والدبلوماسي لثورتنا المعاصرة، هذه هي الحواضن العربية بأشكالها الحاكمة، اما باشكالها الوطنية العربية فقد تم حل هذه المسألة حلاً لم يستقر بعد على قاعدته الجدلية المتكاملة لكنه يمثل خطوة الى الامام بالاتجاه الصحيح، تم الحل على قاعدة حركة التحرر الوطني الفلسطينية تأخذ طريقها بنفسها وتستخلص برامجها السياسية والنضالية المرحلية وتبني جبهتها الوطنية العريضة في اطار م.ت.ف. وفي إطار القيادة الموحدة للانتفاضة وتنظم علاقتها مع قوى التحرر والتقدم العربية ممثلة بالاحزاب والشخصيات السياسية والروحية على قاعدة التضامن الوطني والقومي وفعلاً تمت الصياغة النظرية لهذه العملية حتى نجمع بين فلسطنة قضيتنا الوطنية وتعريبها جمعاً خلاقاً وديالكتيكياً لبناء الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية التي عاشت حتى منتصف ٧٧ وتوقفت عن الحياة بتوقف قلب الشهيد الكبير كمال جنبلاط الامين العام لهذه الجبهة عن الخفقان، والان نحاول تجديد